



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية العلوم السياسية

عنوان البحث

اشكاليه العلاقة بين الدين والدولة في الفكر السياسي العربي
المعاصر

بحث تقدمت به الطالبة

(بنين غافل مطشر)

الى

مجلس ادارہ كلية العلوم السياسية _ جامعة ميسان

كجزء من متطلبات نيل شهادته (البكالوريوس) في العلوم السياسية

بأشراف

أ.د مرتضى شنشول ساهي

٢٠٢٤م

١٤٤٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وان ليس للإنسان الا ما سعى))

((صدق الله العلي العظيم))

« سورة النجم_ايه ٣٩ »

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع
إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف
الإطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر؛
برا، وإحساناً، ووفاءً لهما والدي العزيز، ووالدي العزيزة.
إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين
من كانوا عوناً لي في رحلتي: إخواني وأخواتي.
إلى من كاتفني وأنا اشق طريق النجاح معه في مسيرتي العلمية.
إلى رفيق دربي: زوجي الغالي
وأخيراً إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة،
سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمد كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف

مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير

للأستاذ المشرف عميد كلية العلوم السياسية الدكتور (مرتضى شنشول ساهي) على إرشاداته

وتوجيهاته التي لم يبخل بها علينا

يوما، كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء

من قريب أو من بعيد والشكر موصول كذلك إلى أولياننا الذين سهروا على

تقديم لنا كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة والموظفين الذين قدموا لنا يد المساعدة

والى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

المحتويات

أ	• الآية القرآنية.....
ب	• الاهداء.....
ج	• الشكر والتقدير.....
ت	• المحتويات.....
١	• المقدمة.....
٢	• اهمية البحث.....
٢	• مشكله البحث.....
٣	• فرضية البحث.....
٣	• منهجيه البحث.....
٣	• هيكلية البحث.....
٤	• الفصل الاول:- اشكاليه العلاقه بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر.....
١٠	• المبحث الاول: علاقه الدمج بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر.....
١٦	• المبحث الثاني:- علاقه الفصل بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر.....
١٧	• الفصل الثاني: اتجاهات الفكر العربي المعاصر.....
١٨	• المبحث الاول: الاتجاه القومي.....
١٩	• المبحث الثاني: الاتجاه الليبرالي.....
٢٠	• المبحث الثالث: الاتجاه العلماني.....
٢١	• المبحث الرابع: الاتجاه الاسلامي.....
٢٤	• الفصل الثالث: موقف الفكر العربي المعاصر من العلاقه بين الدين والدوله.....
٢٥	• المبحث الاول: الدمج بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر.....
٢٧	• المبحث الثاني: علاقه الفصل بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر.....
٢٨	• الخاتمه.....
٢٨	• النتائج.....
٢٨	• التوصيات.....
٢٩-٣٠	• المصادر.....

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه المنتجبين.

أقدم لكم بحثي بعنوان (اشكاليه العلاقة بين الدين والدولة في الفكر السياسي العربي المعاصر) وهو موضوع في غاية الأهمية ويمكن اعتباره من أهم المواضيع التي تشغل بالنا في وقتنا الحاضر ويمكنني الاعتراف أنه مهما تحدثت عن هذا الموضوع لا أقدر على إيفائه حقه وسوف أبقى دائماً مقصراً، ولكن يكفيني شرف المحاولة في بذل أقصى ما يمكن من الجهد لملامسة جوانب هذا الموضوع سائلاً المولى الكريم أن يوفقتني في هذا العمل.

يُعد موضوع العلاقة بين الدين والدولة عبر كافة المستويات، من أهم القضايا المثارة على ساحة البحث اليوم لاسيما في ظل المتغيرات الحادثة بعد الربيع العربي وحتى اليوم، وما أثارته من إشكالات وقضايا كلن لها أثر في مستقبل هذه البلدان وما آلت إليه الأمور فيها.

إنَّ الدولة هي آلة من آليات الدين، وليست دولة تيوقراطية ولا دولة مدنية بالكامل، لكنها بالتأكيد ليست دولة علمانية، إنها دولة يكون للدين فيها مكانه ومكانته في مزاجية مع المصالح واتساع من التأويل لا يقوم عليها رجال دين ولكن رجال مدنيون بمختلف الطرق التي يصل بها الحكام إلى الحكم قد تكون بعض الطرق مفضلة بقدر ما تحقق من المصلحة والسلم الاجتماعي والاقتراب من روح الشرع ونصوصه.

إنَّ الأصلَ في النظام الإسلامي أنه يقوم على البيعة والشورى وبتفسير هذين المفهومين نجد أنهما لا يبتعدان في نتائجهما كثيراً عما وصلت إليه الأنظمة العقلانية مع التحفظ على الممارسات التي تتم باسم الدين وذلك أمر مفهوم، فإنَّ الديمقراطية التي يرى البعض أنها نهاية المطاف أو نهاية التاريخ قد تمارس بطريقة غير ديمقراطية حتى ولو احترمت الشكل فإنَّ المضمونَ قد يكون مُختلفاً وفي بعض الأحيان مأساوياً.

لكنَّ موقف أكثر علماء المسلمين على أنه لا تلازم بين الحاكم والفقهاء وإن كان يوجد نظرياً من يُلزم الحاكم بأن يكون مجتهداً، ولكن سرعان ما وقع فصل تام بين الاثنين منذ الدولة الأموية بعد الخلافة الراشدة فانفصلت طبقة الفقهاء عن طبقة الحكام؛ إلا أنَّ الفقهاء ظلوا يمارسون السلطة القضائية وسلطة الإفتاء والتعليم

اهمية البحث

لا بد من تحديد اهمية ايه دراسة علميه أكاديمية لأنها جزء لا يتجزأ من واقعنا الذي نعيشه ولا بد من تسليط الضوء على الفوائد العلمية التي يحققها البحث العلمي و تكمن دراسة موضوع (اشكاليه العلاقة بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر) جانباً مهماً من جوانب الحياه حيث يمكن من خلال تناول هاذو الموضوع معرفه العلاقة بين الدين والدوله ومعرفه الجوانب الإيجابية والسلبية وعلاقه الفصل بين الدين والدوله.

مشكله البحث

من خلال عنوان البحث اشكاليه العلاقة بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر يمكن تحديد عدو من التساؤلات:

- ١- ماهوه مفهوم الدين في الاسلام؟ وما هو مفهوم الدوله في الاسلام؟
- ٢- هل علاقته الدين بالدوله علاقته سلبيه ام ايجابيه؟
- ٣- هل الفصل بين الدين والدوله فصل كلي ام جزئي؟
- ٤- كيف يكون اتجاهات الفكر العربي المعاصر؟
- ٥- ما هو موقف الفكر العربي من دمج الدين بالدوله؟

فرضية البحث

يقوم هذا البحث على فرضية مفادها ان اشكاليه العلاقة بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر تمثل اهميه كبيره لدى الباحثين والمختصين في هذا المجال فالفكر العربي المعاصر اثر بشكل كبير على المجتمعات العربيه الإسلامية .

منهجيته البحث

في هذا البحث العلمي تم اتباع نوعين من مناهج البحث العلمي، هما (المنهج التاريخي) من خلال الاطلاع على الكتب والبحوث والمجلات والاطلاع على الاوضاع السياسية العربيه المعاصرة، اما (المنهج الوصفي) من خلال الاطلاع على المعلومات والكتب وتحليلها وتفسيرها من اجل الوصول إلى المعلومة الصحيحة.

تم تقسيم هذا البحث العلمي الى ثلاث فصول مثل الفصل الاول مبحثين المبحث الاول علاقته الدمج بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر اما المبحث الثاني علاقته الفصل بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر اما الفصل الثاني اتجاهات الفكر العربي المعاصر فتم تقسيمه الى اربعة مباحث حيث تناول فيه المبحث الاول الاتجاه القومي والمبحث الثاني الاتجاه الليبرالي اما المبحث الثالث الاتجاه العلماني واخيرا المبحث الرابع الاتجاه الاسلامي.

اما فيما يخص الفصل الثالث موقف الفكر العربي المعاصر من الدين والدوله فتم تقسيمه الى مبحثين المبحث الاول علاقته الدمج بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر والمبحث الثاني علاقته الفصل بين الدين والدوله في الفكر السياسي العربي المعاصر.

الفصل الاول

الفصل الاول:-

اشكاليه العلاقة بين الدين والدولة في الفكر السياسي العربي المعاصر.

يمكن القول إن العلاقة بين الدين والدولة هي أصل المشكلات في العالم العربي لا يعكس فقط مبالغة ومغالطة كبيرة لدى بعضهم، وإنما يطمس أيضا كثيراً من الواقع البائس الذي تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية. فالنص أو عدم النص على اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة، كما الحال في معظم الدساتير العربية والإسلامية، لن يغير من الواقع شيئاً، ليس لعدم أهمية الأمر، وإنما لعدم اكتراث الأنظمة العربية بالمسألة برّمتها، بل الأكثر من ذلك، لا تفتأ هذه الأنظمة توظف مثل هذا النص، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وفي مقدمتها التحكم في المجال الديني، وتحديد قوانينه وإدارته، من أجل ضمان الشرعية، وكسب التنافس مع غيرها من الحركات الدينية. كما أن النص على المسألة لم يردع هذه الدولة عن ممارسة كل أنواع السلطوية، والبطش بخصومها ومعارضيه، على عكس ما ينص عليه الدين من قبول الاختلاف واحترام الآخر، وقدسسية النفس البشرية»^١.

معلوم أن مسألة الدين والدولة، شغلت جانبا مهما في التفكير السياسي الإسلامي، ولا زالت اليوم محطّ سجالات ونقاشات كبيرة، بُغية التوصل إلى حل وسط يُميز وظائف الدولة في الإسلام، بعيدا عن كل أشكال استغلال الدين في السياسية، وتبعاً لذلك يكون الهدف الأسمى من هذا التحديد هو الحيولة دون تنامي حدة الصراع في العالم الإسلامي. فكيف نشأت الدولة الإسلامية؟ وما محددات العقل السياسي العربي الإسلامي؟ وما طبيعة العلاقة بين الديني والسياسي في الفكر الإسلامي؟»^٢.

١-خليل العناني، جدل الدين والدولة مجدداً، www.alaraby.co.uk، ١٦/٤/٢٠٢٤.

٢-حمزه بومليّك، جدل الدين والدولة في الفكر السياسي الاسلامي، الشبكة العربيه للأبحاث، ط١، بيروت، ص١٣.

سنتطرق في هذا الفصل الى مفهوم الدين والدولة في الفكر العربي السياسي المعاصر.

مفهوم الدين في الاسلام:-

فالدين هو - في أحدث تعريف علمي له - نظام من عقائد وعبادات تربط الناس بعضهم ببعض وتؤلف من معتنقها أمة ذات وحدة معنوية والدين يجعل أتباعه المؤمنين به في وضع أعلى من غير المؤمنين ، فهو دائماً يخصصهم بالرعاية ، ويفضلهم في العطاء ، ويلهمهم روح الاستثناء والاستعلاء ، بل لا يكاد الدين يعترف بوجود غير أتباعه في الوطن ، فلمهم في الدنيا التشريد والحروب والفتنة ، ولهم في الآخرة العذاب والخلود في جهنم وبئس المصير .. فكيف تستطيع دولة في العصر الحديث أن تعترف بهذا التمييز بين أبناء الشعب الواحد لاختلافهم في أديانهم ذلك ، بل سوت بينهم جميعاً في الحقوق والواجبات ، أغضبت رجال الدين ، وخرجت - في نظرهم - على تعاليمه وأحكامه فتعرضت - من قبلهم - لتحريض الجماهير على التمرد على سلطانها والاستخفاف بقوانينها « ١ » .

اما مفهوم الدولة في الاسلام:-

مفهومها اللغوي الشائع في الغرب، فكلمة "دولة" تجد جذورها اللغوية هناك في تعبير "status" اللاتيني القديم، والحقيقة الكلمة هذه كلمة محايدة تعني حالة أو طريقة العيش " ولذا فإنها لصيقة بمعاني الثبات. والاستقرار" لكنها على الرغم من ذلك "تبقى غامضة وعامة

لم تقف الدولة الإسلامية زمن البعثة عند هذا الحد، بل نجدها عرفت مسارا يطبعه التدرج والتطور، ولما كانت الدعوة الإسلامية في مكة في وضعية سرّية موسومة بالدفاع عن العقيدة فإنها ستحقق بعد الهجرة قدرا كافيا من الحرية جعلها تتوجه إلى التفكير في تنمية الوضع السياسي والاقتصادي، خاصة « ٢ » .

لقد عني الإسلام في التشريع للحكم السياسي بوضع قواعد عامة صالحة لكل زمان ومكان، وهذا شأنه في غالب ما جاء به من التشريعات، حتى يجد الناس من خلالها متسعا للاجتهد والتطبيق عليها في معالجة كل القضايا والمستجدات التي تحفز العقل على التفكير « ٣ » .

١-مصطفى السباعي، الدين والدولة في الاسلام، لجنة الطلاب الجامعيين في عباد الرحمن، بيروت، ١٩٥٣، ص٨.

٢-محمد مزوز، مفهوم الدولة في الفكر العربي الإسلامي، منشورات مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، بيروت، ط١، ص٤.

٣--محمد جبرون، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط١، ص٢٥.

المبحث الاول:-

علاقه الدمج بين الدين والدوله في الفكر العربي السياسي المعاصر.

يعد موضوع علاقته بين الدين والدوله عبر كافه المستويات من اهم القضايا المثاره على ساحه البحث اليوم. ان الدمج بين الدين والدوله خلال حقب طويله من تاريخ الدوله الاسلاميه ليس من الضروري ان يكون معبرا عن حال الخلفاء او ماسكي السلطه من بعدهم على اساس ان جميعهم. قد جمعوا بين السلطتين بناء على ايمان حقيقي بضرورة التلازم بينهما، فمثلا فسر بعض الباحثين في الفكر الاسلامي هذا الجمع الذي شهدته الدوله الاسلاميه على انه قد يكون ناجما عن تسويغ الدين لخدمة اغراض سياسيه وهو البقاء في السلطه واحاطتها بمبرر ديني «١».

بذلك يمكن القول ان العلاقة بين الدين والدوله في المراحل الاولى للدوله الاسلاميه سواء كانت قائمه بصورة طبيعيه وعلى ان الدمج بين الاثنين نابع عن ايمان فعلي حقيقي لم ان هذا الدمج يسعى لتحويل مهمه الدين الاساسيه التي هي الهداية الى عمل سياسي.

وبذلك يبدو ان الاصل في العلاقة بين الدين والدوله يجب ان تكون ايجابيه ، فاذا كان عمل الدوله الاشراف على تنظيم التعاون بين الناس ، فان الدين من اكبر العوامل على إقامة هذا التعاون على أساس من الايمان والأخلاق والتشريع ؛ واذا كانت الدوله تعتمد - للوصول الى غايتها من تنظيم العلاقات بين الناس على شعورهم النفسي وعقائدهم الروحيه ، فان الدين له أثره الكبير في الوصول بالدوله الى تلك الغايه ، واذا كان الدين - ولا يزال من أكبر المؤثرات في قيام المجتمعات وبناء الحضارات «٢».

١-مرتضى شنشول ساهي، رويه التيارات العلمانيه العربيه للأطروحات السياسيه للتيارات الإسلاميه المعاصره، جامعه بغداد، ٢٠١٣، ص٤٩.

٢-مصطفى السباعي، الدين والدوله في الاسلام، دار الوراق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص١٢١.

وعند الحديث عن الدولة في الاسلام يجب ان نلاحظ ان الاسلام (واعني تحديدا القران و ما تسندا و متنا و عقلا و علما من احاديث المعصومين) وبخاصة القران لم يستخدم مصطلح الدولة الاسلامية ولم يدع الى اقامتها بهذا المصطلح، ولم يتعرض لهذه التفاصيل. وان كان دعا الى اقامة الدين، كما في قوله تعالى: «"أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ"». (الشورى ١٣) «١».

واقامة الدين تعني تطبيق كل ما يعتبر من الدين وفي هذا تدخل امور، لكن تخرج منه امور ايضا. فما لا يعتبر من الدين بدلالة معتمدة لا يدخل في هذا الامر بطبيعة الحال.

لم يحدد القران شكل الدولة، ونظامها السياسي، لان الدولة شأن بشري، دنيوي، وليس شأننا دينيا الهيا، بمعنى ان القران اباح للمسلمين اقامة دولتهم، دولة المسلمين، وترك لهم حرية التصرف في شكلها، ونظامها، وحكومتها وغير ذلك من التفاصيل المتعلقة بنظم الامر. لكنه في مقابل ذلك تحدث باسهاب عن الاسس والمبادئ التي يجب على المسلمين الاخذ بها ومراعاتها في الحكم والادارة. ولا نجد هذه الاسس والتعاليم في القران وحده، انما نجدها ايضا في احاديث الرسول وائمة مختلف المذاهب، وبخاصة ما كتبه الامام على مثل عهده الى مالك الاشر «٢».

بدأت إشكالية العلاقة بين الدين والدولة من منطلق الخوف على الهوية الإسلامية لدى الإسلاميين، والشعور بالذنب على زهاب الخلافة الإسلامية، ومن ثم محاولة استعادة ما يمكن استعادته تحت مسمى "الدولة الإسلامية

فالإسلام ليس له علاقة بالدولة -وفقاً لهذا التصور- كما أن الدعوة ليست من شأن الدولة، فوظيفة الدولة تقوم في التشريع لصالح شعبها، وصيانة القانون والنظام، وتوفير العدالة. فالدولة -إذاً- تشييد تاريخي وشأن مدني، وليست مفهوماً دينياً، بما فيه الدولة الإسلامية التي قامت كحاجة تاريخيه وليست دينية «٣».

١-سوره الشورى، آية ١٣.

٢-محمد عبد الجبار الشبوط، شكل الدولة والحكومة في الاسلام، مجله الزمان، ٢٦، ص ٧_٨

٣-صلاح الدين الجورشي، الاسلام والحدائث السياسية في بناء العلمانيه، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، ١٤٣٥، ص٢.

هكذا تتوالى الشواهد التاريخية على ترابط الدولة والدين، وحاجة الأخير إلى الدولة من منظور الذين يدافعون عن هذه الفكرة من الإسلاميين المحدثين والمعاصرين. والحق أن بعض تلك الوقائع صحيح في لحظة من التاريخ كانتشار المسيحية على يد الدولة الرومانية، أو تمعنا كانتشار دعوة الإسلام في شبه الجزيرة العربية. وإن نحن في المسألة، نبيّن أن تلك الحاجة - التي يُنحَدَّث عنها - إنما تكون في مرحلة تَكون الدين، وتَكون الجماعة المؤمنة به، أما بعد هذه اللحظة فلا يعود للدولة دور في توسعه، ولا هو يعود في حاجة إلى الدولة ليضمن بقاءه وفي التاريخ أمثلة لا حصر لها لأديان لم يقدّم نفوذها في المجتمع والناس على دولة تعتنقه، أو تضع نفسها في خدمة نفوذه وانتشاره؛ ذلك أن الدين في هذه الحالات المتعددة من تاريخه، يصبح ملكاً للمجتمع لا للدولة للمؤمنين، به لا للحاكمين باسمه وهذا مما ينطبق على الإسلام انطباقه على أديان أخرى.

لم تنته ظاهرة لزوم الدين للدولة في التاريخ السياسي العربي الحديث والمعاصر وإن هي تناقَصَتْ، معدلاً، نتيجة قيام الدولة الحديثة» في الوطن العربي من المعروف أن نموذج الدولة السلطانية التقليدية، الموروث عن التاريخ الإسلامي الوسيط، استمر وجوداً في تاريخنا الحديث حتى حين دخل نموذج الدولة الحديثة مع الحملة الكولونيالية الأوروبية، منذ قرنين وفي نطاق تجربة الحكم الاستعماري للبلاد العربية منذ احتلالها»^٢.

العلاقة بين الدين والدولة هي أصل المشكلات في العالم العربي لا يعكس فقط مبالغة ومغالطة كبيرة لدى بعضهم، وإنما يطمس أيضاً كثيراً من الواقع البائس الذي تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية. فالنص أو عدم النص على اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة، كما الحال في معظم الدساتير العربية والإسلامية، لن يغير من الواقع شيئاً، ليس لعدم أهمية الأمر، وإنما لعدم اكتراث الأنظمة العربية بالمسألة برمتها، بل الأكثر من ذلك، لا تفتأ هذه الأنظمة توظف مثل هذا النص، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وفي مقدمتها التحكم في المجال الديني»^٣.

١- عبد الإله بلقزيز، الدين والدولة في الاجتماع السياسي، منتدى المعارف، بيروت ٢٠١٥، ص ١١٨.

٢- مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

٣- مصدر سبق ذكره، www.alaraby.co.uk ١٦/٤/٢٠٢

لقد كان الدين الإسلامي، في المرحلة التأسيسية، الشرط اللازم لوجود الدولة، بينما الذي حصل، فيما بعد في تاريخ المجتمعات العربية، أن أصبحت "الدولة" الشرط اللازم لوجود الدين ولكن هذه قضية، إشكالية، فكما يقول رضوان السيد أنه وعلى مسار تاريخ طويل ظلت الدولة الإسلامية تدين لادين بوجودها وأن السلطة السياسية في الإسلام لم تحرس. الدين بل إن الدين هو الذي حارسها وضاعت الدولة ولم يضع الدين فالدين في مساره التاريخي الطويل، كان روحاً للأمة، وروح الدولة التي كانت بدورها جسدا لادين وسلاحه وذراعه ولذلك انعكس الوعي الديني في السياسة فيما بعد، "وأصبحت السياسة، إمامه، وأصبحت الإمامة، كما يقول الفقهاء بإجماع، موضعاً فقهيًا. كما أصبح نصب الإمام واجباً شرعياً لا يصح الإيمان بدونه. وبات يتطابق مفهوم الإسلام كعقيدة مع مفهوم المسلمين كجماعة مدنية إذا كان ميلاد الدولة في المجتمع العربي على علاقة تحول باتجاه التاريخي الدنيوي، حيث تم الابتعاد في الزمن عن النموذج النبوي، لكن على مستوى الوعي فقد تم تخزين هذا النموذج ليشكل خطأً متوازياً ولصيقاتاً بالدولة» (١)

الدولة في الإسلام مدينة إسلامية وليست كهنتاً علمانياً: صياغة ذلك ويفضل محمد عمارة إظهار ذلك بدلاً من موقفه الرصين من مشكلة العلاقة وبين الدين والدولة كما يقول: الإسلام ينفي وجود السلطة النظام السياسي الحاكم ديني بحت، أي أنه ينكر وحدة السلطتين الدينيتين والزمانية، لكنه لا يفرق بينهما، بل يفرق بينهما، فالتمييز ليس الانفصال بين الدين والدولة، وهو موقف الإسلام، فيستبعد الدين وينفي العوامل الحاكمة هي خطأً فكري وفي نفس الوقت محاولة لتلوين السياسي وهي ذات طابع ديني بحت، وهي محاولة غريبة عن روح الإسلام. والتبرير وذلك بحسب قول "محمد" "عمارة" أن الأمة الإسلامية بلغت سن الرشد والنضج وإلى أي مدى أصبح المسلمون قادرين على إدارة شؤون دنياهم ولم يعد أمر أوكل إلى السماء بواسطة الأنبياء، يتوافق مع طبيعة العصر وتقلبات الأحوال والأحوال، ويستشهد بالحديث الذي رواه البخاري في صحيحه وابن ماجه في سننه، وابن حنبل في مسنده، وما رواه عن أبي هريرة: «كانت بني إسرائيل تسوسهم الأنبياء. كلما مات نبي خلفه نبي آخر ولا نبي بعدي. سيكون هناك خلفاء» (٢).

١- محمد غيلون، جدل الدين والدولة، مجله العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣، ص ٣٨.

٢- محمد عمارة، جدل الحداثة والتجديد الديني والمدني في الفكر العربي الاسلامي، جامعه القسطنطينية، ٢٠١٩، ص ١٦٥.

على عكس الفكرة التي تدعو إلى تمتين العلاقة بين الدين والدولة، والتي تزول

وفي النهاية - القول بضرورة إقامة دولة إسلامية، هناك مبالغة تشبه في إدراكاً منهم للعلاقة بين الدين (الدين والدولة)، يؤمن أصحابها بضرورة علمنة الدولة والمثال الحديث هو إبعاد السياسي عن الديني، والقضاء على أي مظهر من مظاهر وجوده وقد تم التشكيك في الأسباب العميقة التي تحدد الخلفية العلمانية لهذه المقالة في الفكر العربي ووجد الباحثون المعاصرون أن من بينها شعور ضمني بأن الدولة في البلاد العربية لا تزال قائمة العديد من عناصرها مبنية على الدين، على الرغم من وجود بعض الكتابات العلمانية وهو ما يقر بأن الدولة العربية ذات طبيعة دينية، لكن أغلبهم يميل إلى القول بأنها لم تنقطع عنها وجود الدين فيها، وما زال يحتفظ بدور كبير في إدارة السياسة. إجمالي وقد تضاعف الهوس العلماني لدى أنصاره مع ظهور حركات الصحوة وإعلانها مع الرغبة في استعادة تبعية السياسي للديني، وبالتالي لم تعد العلمانية تعني بالنسبة لهم فصل الدولة ولا يتعلق الأمر بالدين فقط، بل يمنع أيضاً تكوين الأحزاب السياسية على أساس ديني، أو يمنع استخدام الأحزاب السياسية لقد دخل الدين في الصراع السياسي، وحتى بعض العلمانيين العرب لم يعودوا يخلجون من التنظير « ١ ».

تلجأ كافة العلوم الحديثة إلى تأسيس نتائجها أي رده إلى فكرة أساس تنبثق عنها جزئياتها

وأبعاضها، ولعلى الفكرة الأساسية في الفكر الإسلامي هي:

وحدانية الوجود والكون الطبيعي والإنساني، ولقد عبر عن ذلك أحسن تعبير سيد قطب بقوله: ينطلق الإسلام من فكرة ((الوحدة)) (المتكاملة في وجود سائر أجزاء الكون من حيث هو صادر عن الإرادة المطلقة لله، فهذه الوحدة لا تفرض التناسق والتعاون بين أجزاء الكون المادية فحسب، وإنما بين أفراد الجنس الإنساني أيضاً، بحيث يصبح الأصل في الوجود الاجتماعي هو التعامل والتكامل بين الجميع، والقول إن الإسلام هو دين التوحيد لا يعني توحيد الإله وتوحيد الأديان فحسب، وإنما يعني الوحدة بين القوى الكونية جميعاً والوحدة بين العبادة والمعاملة وبين العقيدة والسلوك وبين الروحانيات والماديات وبين القيم الاقتصادية والمعنوية « ٢ ».

١- عبد الإله بلقزيز، مفارقات الجدل في اشكاليه الدين والسياسة، مجله المستقبل العربي، العدد، ٢٣٣، ص ١٣٦.

٢- فهمي جدعان، اسس التقدم عند مفكري الاسلام في الفكر العربي الحديث، بيروت، ١٩٧٢، الموسسه العربيه للدراسات والنشر، ص ١.

المبحث الثاني:-

سوف نتحدث في هذا المبحث عن علاقة الفصل بين الدين والدولة في المجتمعات الإسلامية ومفهوم العلمانية كمبدأ ومنهج فكري.

إن فصل الدين عن الدولة في المجتمعات الأوروبية حدث نتيجة ظروف تاريخية، تمثلت في سيطرة الكنيسة المسيحية على مفاصل الدولة في العصور الوسطى.

يشهد الجدل حول قضية الدين والدولة في المجتمعات العربية اليوم. انحرافان خطيران في

النظر إلى الأمر كقضية؛ الأول هو الارتقاء بمجال السياسة والدولة إلى مستوى المتعاليين، والنظر إليهم بمقياس ديني، وهذا هو موقف الأصولية الإسلامية والثاني هو تحويل العلمانية من الحياد السياسي تجاه الأديان إلى موقف مناهض الدين إلى عقيدة جديدة وهذا هو موقف العلمانيين اليعاقبة (العرب). والانحرافين. وهذان المثقفان يضعان الأساس لخلاف سياسي طويل الأمد قد لا يعلم به أحد أين يمكنك الوصول إلى إخراج السياسة والدولة من المجال المدني إلى المجال الديني.

ومعنى الدولة جديد، وليس له أصل في الإسلام، مع أنه - هو - يسمى. دين الإسلام ويحول الدولة إلى كيان جديد يحمل رسالة الهدى في الأرض فهو يراقب معتقدات الناس، ويتولى القيام بوظيفة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منكر وإخضاع حياة الناس لمعيار ديني يملكه الحكام وحدهم، أو من يملكه معهم من ألسنتهم، تعريفه وفرضه على المجتمع بما هو شرع الله أو ما هذا هو التفسير الصحيح الوحيد لشريعة الله. وفي هذه الحالة، لم تعد الدولة أداة يخلقه المجتمع لإدارة الشأن العام، لكنه يصبح أداة للدين استئناف أداء وظائف الدعوة.

أن الإنسانية المعاصرة شهدت نموذجين لهذه الدولة العلمانية: نموذج واحد الدولة العلمانية ليست معادية للدين ولا تتدخل بشكل محدود في المجال الدين ونموذج الدولة العلمانية المعتدلة، التي تتخذ منحى العنف في المواجهة لدين تحت عنوان احترام طابعه اللاتيني النموذج الأول ترسخ في معظم ولم تكن مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية استثناءً نسيباً علماني فرنسي ومن هذا الموقع الجغرافي السياسي تم تعميمه على الجميع وتضم جمعيات سياسية في آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى هذا النموذج يفعل وعلى الدولة أن تحترم أديانها ولا تتدخل في معتقدات مواطنيها وحررياتهم.

١- احمد الخمشيلي، الدين والدولة في الوطن العربي، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، شباط ٢٠١٣، ص ٢٠

وعلى عكس ما حدث في المجتمعات الغربية المسيحية، فإن أياً من المجتمعات الإسلامية المختلفة على مر العصور منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إذا استثنينا (حروب الردة) لم تشهد أي دعوة إلى الانفصال بين المسلمين الدين من الدولة أو رفض الإسلام عقيدة أو منهجاً (فكرياً، اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً). (بالنسبة للدولة) لم يكن الإسلام قط موضع جدل أو سبياً لمواطن الدولة الإسلامية، سواء في عهد الخلافة أو بعده، للدعوة إلى قبول أي عقيدة أخرى تدعو إلى فصل الدين عن الدين الولاية بل على العكس من ذلك، فقد ثبت تاريخياً أن ابتعاد الخلفاء أو زعماء المسلمين عن تطبيق المنهج الديني كان السبب الرئيسي في انهيار الدولة الإسلامية (الصراع على السلطة) وهو منصف وعلى سبيل المقارنة وإذا ابتعدنا عن جدلية الخلاف حول بعض نصوص القصاص في الشريعة الإسلامية التي لا تتوافق مع قوانين العقوبات في النظم القانونية الوضعية»^١.

هذا في الوقت الذي لا تزال فيه الكنيسة في الغرب تلعب دوراً أساسياً في حياة المجتمع رغم إعلان انفصال الدولة عن الكنيسة، والدولة هناك، في رعاية المسيحية كدين، من خلال المساهمة في مساعدة التعليم الديني، وعدم الوقوف في الطريق أبداً لينشر وهذا التعليم يكون في المدارس الخاصة، والدولة نفسها هي التي تجمع الضرائب الكنيسة من خلال هيئاتها الإدارية، وهنا المدارس التبشيرية الغربية جميع أنحاء العالم الإسلامي، سواء الفرنسية أو الإنجليزية وتتلقى أمريكا الدعم والحماية والتشجيع من حكومات تلك الدول وعلى الرغم من إعلان فصل الدين عن الدولة، إلا أنه يمكننا أن نقول تهدف العلمانية في الغرب هو فصل الدولة عن الكنيسة حتى لا يحدث ذلك صراع بينهما، وليس محاولة لتخريب قيمهم الدينية

وعلى العكس من ذلك تماماً نرى العلمانية في المجتمع الإسلامي، كونها غريبة عن البيئة الإسلامية، وطائفة بفعل المستعمر الغربي، إلا أنها جاءت لتسوغ النعرات الإقليمية والقومية في العالم الإسلامي للقضاء على وحدته، ومن هنا نرى أن جميع الأحزاب الإقليمية والقومية التي تأسست في أعقاب الحرب - العالمية الأولى بلادنا تبنت العلمانية صراحة في أنظمتها الأساسية (الحزب القومي السوري، حزب البعث، الحزب العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي، حركة القوميين العرب . . .) وكذلك فإنها لم تكف بنقل المفهوم الغربي كما هو، بل تطرقت وسبقت أولئك الذين فرضوا على مجتمعنا المسلم هذا المبدأ «٢».

١- هزاع عبد العزيز المجالي، الديمقراطية ما بين فصل الدين عن الدولة وفصل السياسة عن الدين، ٢٠١٦، ص ١.

٢- اسماعيل الكيلاني، فصل الدين عن الدولة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٨٩٠، ص ٢٥٧.

إن المطالبة بضرورة فصل الدين عن الدولة مطالبة قديمة العهد و إن الاهتمام بقضية فصل الدين عن الدولة يعد انعكاس لطبيعية جمعية العلماء المسلمين التي تعتبر نفسها مسئولة عن الأمة و عن الإسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره كالحج والصوم وأحكامه القضائية، فعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية قد أعلنت مبدأ فصل الدين عن الدولة إلا إنها سعت ضد الدين الإسلامي وبشتى الوسائل إلى الوقوف دون تطبيق هذا المبدأ وذلك إمعاناً في التسليط والاحتكار واستضعاف المسلمين واحتقاراً لهم. وقد أكد الشيخ البشير الإبراهيمي من خلال قراءة المقالات التي كتبها في جريدة البصائر على أن كل ما كان يحدث في جلسات المجلس الجزائري ومواقفه الصادرة إزاء القضايا التي عرضت عليه بسيطرة السمات السلبية فركز الشيخ على تبيان مواقفه السلبية التي اتخذها المجلس والحيل والتلاعب فيما يخص المسائل المتعلقة بالدين والتي تهم الشعب مثل اللغة العربية ، وتوزيع الميزانية والخدمات الاجتماعية ، حيث اعتبرت أن كل قرارات المجلس الجزائري التي اتخذها كانت في صالح الاستعمار الداعم للكولون ضد مصلحة الجزائريين ، وبالتالي يعد المجلس أداة من أدوات الاستعمار يستخدمها لإبقاء المجتمع (١).

نموذج الفصل بين الدين والدولة الذي رأى النور مع تفجر الثورة الفرنسية، لم يتم تطبيقه حتى في أكثر الدول الأوروبية تقدماً، وحتى تلك الدول التي تشدد بشكل خاص على الفصل بين الدين والدولة مثل الولايات المتحدة وهولندا وفرنسا لا يوجد في الواقع فصل فعلي بين الهوية الدينية والدولة. فعلى سبيل المثال: في الولايات المتحدة وعلى الرغم من وجود مواد قانونية في الدستور تنص على الفصل بين الدين والدولة، إلا أنه وعند بدء جلسات الكونغرس فإن أعضاءه يقومون بالصلاة، بمعنى أن الحياة العامة في أميركا تتأثر إلى حد كبير بالدين.

وفي بريطانيا تم الاعتراف بالكنيسة الرسمية للدولة، ومراسيم الكنيسة تتطلب مصادقة البرلمان، وفي السويد تعبر الكنيسة المحلية عن دين الدولة، على الرغم من الفصل الجزئي بين الكنيسة اللوثرية والدولة قبل عشرات السنوات، وفي إسبانيا تراعي الدولة تفضيل الدين المسيحي على بقية الأديان. وحتى حظر مأسسة الدين التي ينص عليها الدستور الأميركي، لم يمنع الكثير من المؤسسات الدينية من لعب دور فعال في الحياة السياسية، وكذلك فعلت (إسرائيل) كما فعلت غيرها من الدول الديموقراطية فسمحت بوجود مؤسسات وأحزاب قائمة في إسرائيل على أساس ديني، ولا يعد هذا مساساً بحقوق العلمانيين في الدولة (٢).

١-بشير الإبراهيمي، فصل الدين عن الدولة، المجلس الجزائري، جمعيه العلماء الجزائريين، ص٢٨٢.

٢-مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

إنَّ الإسلام ليس مجرد عقيدة دينية فحسب، بل هو أيضا نظام اجتماعي سياسي ليس يقبل الوجود والاستمرار بغير الدولة تعبر عنه وتفرض أحكامه. وهذا ما عبرت عنه التجربة النبوية في بناء الدولة في المدينة بعد الهجرة لها. وفي هذا يقول محمد المبارك: إن الدولة ضرورة في الإسلام، لأن تنفيذ أحكام هذا القرآن ممتنع من دون دولة، بما فيها أحكام الزكاة والحدود وسواها، ولأن المفهوم الاجتماعي في القرآن للوجود لا بد له من إطار اجتماعي كي يتحقق، وهو الدولة الإسلامية، ثم لأن النبي نفسه قد أقام دولة وفي هذا السياق يقول محمد عماره فالقرآن الكريم الذي لم يفرض على المسلمين إقامة دولة، قد فرض عليهم من الواجبات الدينية ما يستحيل عليهم القيام بها والوفاء بحقوقها، إذا هم لم يقيموا دولة فهناك من الفرائض الدينية والواجبات والحدود لا بد لقيامها وإقامتها من الولاية والدولة والسلطات مثل: جمع الزكاة من مصادرها ووضعها في مصارفها، ومثل القصاص وما يلزم له من تعديل للشهود وتنظيم القضاء ورعاية المصالح الإسلامية على النحو الذي يحقق ويجلب النفع، ويمنع الضرر والأضرار «١». وهناك العديد من الآيات التي تبين أنه لا يمكن القيام بالكثير من الفرائض دون وجود دولة، فقد توجه القرآن الكريم إلى ولاية الأمر، فأوجب عليهم أداء الأمانات إلى أهلها بقوله تعالى: الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا (النساء ٥٨) «٢».

في الآية التي تلت هذه الآية إلى الرعية والأمة فأوجب عليهم الطاعة لأولي الأمر الذين ينهضون بأداء هذه الأمانات بقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (النساء ٥٩) «٣». فهذه آيات تكل على عناصر الحكم ألا وهي: ولاية الأمر وما يتوجب عليهم من أداء الأمانات إلى الرعية، ووجود رعية يتوجب عليها طاعة ولاية الأمر، وهذه فرائض دينية مخاطب بها المجتمع الإسلامي ولاية أمر، ورعية، ولا سبيل إلى الوفاء بها إذا غابت الدولة من عالم الإسلام والمسلمين. وهذا يبين رغم أن الدولة ليست فريضة قرآنية ولا ركناً من أركان الدين إلا أنه لا سبيل في حال غيابها إلى الوفاء بكل الفرائض القرآنية الاجتماعية والسياسية. فوجوب الدولة إسلامياً راجع إلى أنها مما لا سبيل إلى أداء الواجب الديني إلا بها. ومن هنا تأتي علاقتها وعلاقة السياسة بالدين في نهج الإسلام، فهي واجب مدني اقتضاء الواجب الديني الذي فرضه الله على المؤمنين برسالة الإسلام.

١- محمد علي محمود صبح، اداره الدوله في الاسلام في الفكر السياسي الاسلامي، جامعه النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، ٢٠١١.

٢- سورة النساء، آيه، ٥٨.

٣- سورة النساء، آيه، ٥٩.

مفهوم العلمانية

مصطلح « العلمانية » هو الترجمة التي شاعت - بمصر والمشرق العربي - للكلمة الإنجليزية SECULARISM بمعنى الدنيوي ، والعالمي والواقعي - من الدنيا والعالم والواقع - المقابل « للمقدس » أي الديني الكهنوتي، النائب عن السماء ، والمحكر لسلطتها ، والمالك لمفاتيحها ، والخارق للطبيعة وسننها والذي قدس الدنيا قداسة الدين ، وثبت متغيراتها - العلمية والقانونية والاجتماعية - ثبات الدين « ١ ».

نشأت العلمانية في سياق التنوير الوضعي الغربي لتمثل عزلاً للسماء عن الأرض ، وتحريراً للاجتماع البشري من ضوابط وحدود الشريعة الإلهية، وحصراً المرجعية تدبير العالم في الإنسان، باعتباره السيد) في تدبير عالمه ودنياه فهي ثمرة من ثمرات عقلانية التنوير الوضعي، الذي أحل العقل والتجربة محل الله والدين إنها عزل السماء عن الأرض، والدين عن الدنيا، وإحلال الإنسان - في تدبير العمران البشري - محل الله ولقد انبهر البعض من متقينا المحدثين بالعلمانية الغربية فتنبوا ودعوا إلى سلوك طريقها في نهضتنا ، كما حدث للغربيين في نهضتهم. غير أن الفلسفة المتميزة للتشريع الإسلامي حالت بين المسلم وبين قبول العلمانية جملة وتفصيلاً « ٢ ».

لنشأة العلمانية في الغرب المسيحي علاقة وشيجة بتاريخ الكنيسة؛ لأن الكنيسة كانت صاحبة الكلمة النافذة، والسلطة المهيمنة طوال القرون الوسطى في أوروبا، وكان تاريخها مع العلم والفكر والحرية تاريخاً مخيفاً، فقد وقفت مع الجهل محاربة العلم ومع الخرافة معادية الفكر، ومع الاستبداد والقهر خانقة الحرية الملوك والإقطاعيين قاهرة الناس حتى ابتداء الإنسان الأوربي يكشف مجالاً آخر يرى فيه استقلاله عن الكنيسة، وتحرره من الحكم المباشر لرجالها، وعد عزل الدين عن الدولة مغنماً وكسباً للأمة في وجه جلاذيتها « ٣ »

١- محمد عماره، العلمانية بين الغرب والاسلام، دار الدعوة للنشر والتوزيع-الكويت، ط ١، ص ٥.

٢- مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٣- مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

مفهوم العلمانية من أكثر المفاهيم الإشكالية المثيرة للجدل والخلاف. ورغم ذلك، هناك اتفاق على أنّ جوهرها هو مبدأ فصل الدين عن السياسة، بمعنى أن لا تتدخل المؤسسة أو السلطة الدينية في السياسة، ولا تتدخل المؤسسة أو السلطة السياسية في الدين.

ظهرت العلمانية كمشروع وحركة فكرية وسياسية في أوروبا مع بداية عصر النهضة الأوروبية، نتيجة أزمة بنيوية في العلاقة بين الكنيسة والدولة، أحدثها طغيان الكنيسة وتحالفها مع الملكية والإقطاع، واستبداد رجال الدين وانحرافهم المالي والأخلاقي، وجمود الكنيسة الديني والفكري، وما تبع ذلك من حركة إصلاح ديني بظهور المذهب البروتستانتي، وقيام الثورة الفرنسية الراضية لهيمنة الاستبداد الديني والسياسي، وقيام الثورة العلمية المرتكزة على الحسّ والتجربة بدلاً من المعرفة الدينية المعتمدة على الإيمان الكنسي، فتقدم العلم على الدين، والحرية على الاستبداد، والدين على الآخرة، والمادية على الروحية، ما رسّخ مبادئ العلمانية، وفي جوهرها الفصل بين الدين والسياسية.

مبدأ فصل الدين عن السياسة في أوروبا ساهم في تحريرها من القيود التي فرضها الدين المسيحي الكنسي على العلم والحرية والإبداع، وساهم أيضاً في التخلص من التخلف العلمي، وفي تعزيز الحرية السياسية، وعجل في تحقيق التقدم العلمي، والحراك والتوسع التجاري، والكشوفات الجغرافية، والحركة الاستعمارية^١.

إلى ذلك، فإنّ من البواعث الأساسية التي تدعو إلى الكتابة عن العلمانية، ضرورة إزالة الالتباس الذي سببه اقتران هذا اللفظ بأنظمة استبدادية انتحلته رداً طويلاً من الزمن، ولا تنفك تيارات دينية، تزعم أنها تتبنّى «الديمقراطية»، «تُعيّر» دُعاة العلمنة بتلك الأنظمة وتجاربها، رغم انكشاف زيف علمانية الأنظمة المعنية، في وقت لا يُتصوّر أن تُبنى الديمقراطية تأسيساً على أيديولوجيات دينية، إلا إذا كان المقصود اختزالها ببعض أدواتها الإجرائية، كصندوق الانتخاب مثلاً، على نحو ما راهنت وتراهن بعض قوى الإسلام السياسي إنها محاولة للابتعاد عن تبسيط القضية واختزال العلمانية في معناها^٢.

١-وليد القططي، العلمانية وخرافه فصل الدين عن السياسة، فلسطين، ٢٣ حزيران، ٢٠٢٢.

٢-طارق عزيز، العلمانية، بيت الوطن، دمشق-الجمهورية العربية السورية، ط١، ص١٢.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

اتجاهات الفكر العربي المعاصر

ان هذه التيارات جميعا لم تعد من خلال طروحاتها التقليدية مناسبة لتجاوز حالة الحراك العشوائي التي انتهت اليها نسيبها، بل حالة الركود احيانا، بفعل التطورات الجارية على الساحة الدولية

المبحث الاول

الاتجاه القومي

شكل الاتجاه القومي العربي حلقة من حلقات الفكر العربي المعاصر، إن لم نقل إحدى حلقاته الكبرى في زمن كان يبحث فيه الإنسان العربي عن مخرج لأزماته وحلول لانتكاساته المتتالية، وبدأت هذه المدرسة تطرح نفسها بقوة كبديل للاتجاهات السائدة في الفكر العربي فهزيمة ٦٧-٧٣ كانت المحطة التي زودت الآليات لهذا التيار «١» إن القومية العربية باعتبارها عقيدة تنكر شرعية الدولة فالدولة الطبيعية في مفهومها هي " الدولة-الأمة"، التي تجمع كل أبنائها وحدة التاريخ ووحدة الأرض، أي التي تجمع الأمة المجزأة بكاملها «٢».

استبعد الفكر القومي العربي الدين الإسلامي من عناصر بناء هذه الأمة كان فكراً فقيراً معنوياً، وقد أشار إلى هذا المعنى الدكتور محمد عابد الجابري في إحدى كتاباته، وقد سهّل هذا الفقر المعنوي استجلاب الفكر القومي العربي لمضامين أخرى مثل الاشتراكية العلمية في بعض الأحيان، كما سهّل غياب الفكر القومي العربي بصورة كاملة في أحيان أخرى، وأبرز مثال على ذلك حركة القوميين العرب «٣»

١- محمد عماره، الاتجاه القومي العربي، دار الشروق، ط١، بيروت، ص٣٢.

٢- طاهر المناعي، الخطاب القومي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢.

٣- غازي التوبه، الفكر القومي العربي www/alijazeera.net /٢٠/٢٠٢٤.

المبحث الثاني

الاتجاه الليبرالي

نشأ مصطلح الليبرالية وتطور بداية من القرن السادس عشر الميلادي، ثم انتقل بعد ذلك العالم العربي، ودخل قاموس الثقافة العربية كغيره من المذاهب والأفكار والفلسفات الوافدة وتعتبر الليبرالية مصطلحا غامضا لأن معناها وتأكيداتها تبدلت بصورة ملحوظة بمرور السنين «١».

أن الليبرالية مذهب فكري و سياسي ينادي بالحرية المطلقة في الميدان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتركيز على مبدأ الاستقلالية للأفراد والمجتمعات والدول ومعناه التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي والداخلي، سواء كان دولة أم جماعة أو فرد، ويتم التصرف وفق ما يمليه قانون النفس ورغباتها. ولكل فرد الحق والحرية في الحياة الذي يناسبه والعمل على تكريس الحريات ضمن عقد اجتماعي تتفق عليه الأغلبية بكل صورها المادية والمعنوية بين الدولة والمجتمع «٢».

فالفكر الليبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرية ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردي واحترام مجال خاص يتمتع الفرد فيه باستقلاله وحريته، دون تدخل، وإزعاج، وإذا نظرنا إلى مفهوم الحرية كما ساد في الفكر السياسي والممارسات العملية، نجد أنه تراوح بين مفهومين أساسيين، الأول هو الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، والثاني هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد لا يجوز التعدي عليه أو التدخل فيه وهذه هي التفرقة بين المعنى القديم والحديث للحرية «٣».

١-حازم الببلاوي، الديمقراطية والليبرالية، دار الشروق، القاهرة، ط١ص٢.

٢-طيب ابو عزه، نقد الليبرالية، ب، ن، الرياض، ط١، ٢٠٠٩، ص٢١.

٣-مصدر سبق ذكره، ص٢.

احتضنت التيار الليبرالي الأول في تلك الحقبة تغيرات كبرى وأول عصر الامبراطوريات، وفي ذيلها الامبراطورية العثمانية. أسفر انهيار الدولة العثمانية عن مخاض نظري خلاق، جراء الانفراج السياسي الذي أعقب الانهيار في الدول العربية الخاضعة لسيطرة العثمانيين سابقاً، تناول فيما تناوله أسئلة طارئة، لم تكن لتشكل موضوع نقاش جاد ومُلحّ وذو نتائج قابلة للتطبيق حتى ذلك الحين، من قبيل علاقة السلطة بالخلافة بعد فصل المجلس الوطني التركي الكبير للسلطتين عام ١٩٢٢م ومسألة ضرورة الخلافة من عدمها بعد هروب الخليفة العثماني «٢».

لكن التيار الليبرالي وهو اجسه، الجليّة عملياً برغم ضبايبتها النظرية، لم يكتب له البقاء بنفس الزخم والحيوية، بل راح يضمحل مع ظهور حركات التحرر الوطني المتوّجة بثورات “الضباط” التي اكتسحت مراكز الثقل الكبرى في الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، مصر وسوريا والعراق، والتوجه “الاشتراكي” الذي ساد في عدد آخر من الدول مثل اليمن وليبيا والجزائر، والتي اعقب توليها للحكم انسداد حاد في الأفق السياسي. يشير كمال عبد اللطيف إلى الدور الذي لعبه استناد هذه الأنظمة لـ”الشرعية الثورية” في تغليب استحقاقات التنمية الاقتصادية والوحدة القومية أمام الخطر الاستعماري على مطالب العملية الديمقراطية والحريات السياسية وأشير بدوري إلى الدور الذي لعبه دوران تلك الأنظمة في الفلك السوفييتي، مستلهماً لجملة استراتيجياته وأجندته، في تغييب أسئلة الحريات عبر إعطاء الأولوية لأسئلة من قبيل الهوية والعروبة والوحدة «٢».

١- حمد الرئيس، دلالة الليبرالية في الفكر العربي، ٢١/٤/٢٠٢٤ / <https://a3wacqash.com>.

٢- مصدر سبق ذكره، ص ١.

المبحث الثالث

الاتجاه العلماني

ان لمفهوم العلمانية عند العلمانيين العرب بين العلمانية الجزئية بوصفها إجراء جزئياً لا علاقة له بالأمور النهائية وبين العلمانية الشاملة بوصفها رؤية شاملة للكون عن فيعرفها محمد أحمد خلف الله بأنها : حركة فصل السلطة السياسية والتنفيذية السلطة الدينية وليست فصل الدين عن الدولة ولا تمنع حركة الفصل هذه في تصوره من أن تعمل السلطان جنباً إلى جنب في الحياة.. لكن تعمل كل واحدة حرة مستقلة دون أن تتأثر بالأخرى أو تؤثر فيها أحمد أمين فيعرفها بقوله : محاولة في سبيل الاستقلال ببعض مجالات المعرفة عن عالم ما وراء الطبيعة، وعن المسلمات الغيبية «١».

العلمانية إبعاد الدين عن ميدان التنظيم السياسي للمجتمع والإبقاء على هذا الميدان بشرياً بحثاً، تتصارع فيه جماعات لا يمكن لواحدة منها أن تزعم أنها الناطقة بلسان السماء فأساس المفاضلة بين المواقف المختلفة. عن الدولة، والثانية شاملة ولا تعني فصل الدين عن الدولة وحسب، وإنما فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية، لا عن الدولة وحسب، وإنما عن الطبيعة وعن حياة الإنسان في جانبها العام والخاص، بحيث تُنزع القداسة عن العالم ويتحول إلى مادة استعمالية يمكن توظيفها لصالح الأقوى للعلمانية مفهوم واسع جداً وضيق جداً، واسع لأنه يعني في تحليل أولي الأنظمة التي تحترم حرية الضمير، بمعنى أن تلك الأنظمة تفترض أن الدولة ليست ملكاً لفئة من السكان، وإنما هي للجميع، للشعب من دون أدنى تمييز بين الأفراد تبعاً لتوجهاتهم في الحياة «٢».

١- احمد محمد فاضل، الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القران، مركز الناقد الثقافي، ص ٢٦.

٢- طارق عزيز، العلمانية، بيت الوطن للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠١٤، ص ٢١.

من جانب آخر، فإنّ العلمانية تعمل على تحرير الدولة والمجال السياسي من سلطة رجال الدين أو تدخلهم، فإنها في الوقت عينه تحرّر الدين من هيمنة السلطة السياسية عليه وعبثها به فلا تعود هناك إمكانية أن يُستخدم الدين أداة بيد «الدولة» السلطة السياسية، كما يحصل في غالبية نظم الحكم الاستبدادية، التي تجد في الدين إحدى وسائل الضبط الاجتماعي، وهو ما يتعذر في ظل العلمنة، بما تقتضيه - في جانب من

جوانبها - من فصل بين المجال السياسي والمجال الديني وعليه فإن العلمانية تقدّم إمكانية فعلية للتجديد الإصلاح الديني سواء من خلال الكفّ عن تسييس الدين وإقحامه في السياسة، أو بتحفيز الأديان على إعادة إنتاج مقولاتها الدينية وتكييفها بما يتناسب مع تطورات الحياة الإنسانية المعاصرة لتتوافق مع النصّ الديني و«الوحي الإلهي»، وفق ما يسعى إليه الأصوليون والمتطرّفون من مختلف الديانات والمذاهب. من هنا جاز القول «ليست العلمانية اتفاقاً بين المسلمين والمسيحيين، بل هي تجاوز لمسيحيّتهم السياسية أو لإسلاميّتهم السياسية هذا الأمر لا يتطلب البتة التخلي عن الإيمان الإسلامي ولا عن الإيمان المسيحي، ولكنه يتطلب عقلنة الأيديولوجيتين المسيحية والإسلامية»^١.

العلمانية تعني : (فصل الدين عن الدولة) وعن السياسة والحياة العامة ، والعلمانية ترفض إجبار الناس على اعتناق أو تبني أي معتقد أو دين ، والمقصود بالدين جميع العقائد أو الأيديولوجيات التي أصبحت نصوص غير قابلة للجدل ، أو التغيير ، بما فيها العقائد المادية التي تحولت لنظريات جامدة لا تقبل التغيير باعتبار النظرية تقوم على قوانين ثابتة ، كذلك ترفض العلمانية منطق الدين في تفسير الظواهر الطبيعية أو العلمية ، فالعلمانية تعتمد التفسير العلمي المادي لظواهر الطبيعة والكون من خلال النظريات العلمية «٢».

١-مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

٢-محمد المرابطي، الفكر العلماني العربي منذ مطلع القرن الثامن عشر،

https /m.ahewar.org، ٢٠٢٤/٢١

المبحث الرابع الاتجاه الاسلامي

لقد تنامت ظاهرة التيارات الإسلامية المسيّسة وتساعد أدوارها وتأثيراتها السياسية والاجتماعية في العديد من الاقطار العربية وبخاصة في أعقاب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، إذ أصبحت هذه التيارات تشكل تحديات للنظم الحاكمة في العديد من الاقطار العربية .. لذلك حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين العرب والأجانب ، وكذلك من قبل مراكز البحوث العربية والأجنبية المعنية بالدراسات العربية والشرق أوسطية والإسلامية

فالحديث عن التيار الاسلامي وحركاته المسيّسة هو حديث عن المسلمين، في مرحلة معينة من مراحل حياتهم، وعن التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية التي اصبحت تنسب اليهم، وأصبحوا ينتسبون اليها، بحكم اجتهادات خاصة في فهم الاسلام او تفسيرات لبعض فروعها واحكامه وليس الحديث عن هذا التيار حديثاً عن الاسلام، واركائه وعقائده ومبادئه وأصوله، اذ ان كل ذلك ثابت، لا يتغير بتغير المراحل، ولا يتعرض في ذاته لغفوة ولا لصحوة، الا من خلال عقول الناس وفهمهم ومواقفهم. برزت ظاهرة التيار الاسلامي وصحته كحركة سياسية اجتماعية في الربع الاخير من القرن العشرين. وطرحت نفسها كبديل للحركات القومية التحررية التحديثية (الليبرالية) ولاسيما تلك التي تتبنى القومية والعلمانية التي اخفقت في تحقيق مشاريعها.. وقادت الى العرب سلسلة من الهزائم المحبطة التي لم يتمكن العرب حتى الان من الخروج منها وتجاوزها والتحرر من آثارها المضيئة»^١

١-حيدر ابراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ط ٢، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢.

ان الحوار بين التيارين الإسلامي والعلماني، لتجاوز حالة الاحتراب وتوسيع قاعدة الاعتدال من أجل بناء أرضية مشتركة تؤسس لتوافقات تاريخية وكتلة ديمقراطية تاريخية جامعة، تحمي الخيار الديمقراطي وتنخرط في إصلاح جذري، وتعيد التقسيم السليم بين من ينحاز للصف الديمقراطي الإصلاحية الوطني وبين من يختار جبهة الاستبداد الخفي والناعم. كما يطرح بإلحاح هذا الحوار ضرورة عودة أهل الفكر إلى وظيفتهم النقدية والعضوية والعمومية، وتأسيس السياسة العربية على الثقافة والمعرفة، واستعادة المثقف لتأثيره في الفضاء العمومي وإنتاج الأفكار الخلاقة، وفك الحصار على كتابات وطروحات تتمتع بالتجديد والانفتاح النقدي الاستيعابي لدى الطرفين، وتتميز بالإنصاف والنزاهة الفكرية والصرامة العلمية، وتبتعد عن التعصب الحزبي والعمى الأيديولوجي.

قد عرفت سنوات ما قبل الربيع العربي انفتاحاً نسبياً بين الطرفين العلماني والإسلامي، إذ "نجد بعض المفكرين العلمانيين دعوا إلى بلورة نموذج علماني مؤمن متصلح مع الدين، كمحمد الشرفي في تونس على سبيل المثال، في حين ذهب بعض الإسلاميين كالمفكر الراحل عبد الوهاب المسيري إلى التمييز بين العلمانية الجزئية التي لا تتصادم عقدياً مع ثوابت الدين، والعلمانية الشاملة التي تستند إلى أرضية حضارية وتصورية منافية للدين، أسسها والنزعة الصراعية الداروينية، وذلك ضمن أفق حدائٍ جديد يستخدم عدة نظرية ومنهجية رصينة، هي أقرب إلى أدبيات اليسار الأوربي واتجاهات العولمة البديلة والحداثات الهجينة، وهو منحازٌ لذلك باسم الاستراتيجية النظرية المستقلة، كما برز اتجاهٌ واسعٌ ضمن الجاليات المسلمة في الغرب يقوده المفكر طارق رمضان يحاول التأسيس لتصالح بين النظم العلمانية الغربية وممارسات التدين الإسلامي»^١.

١- الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، سلسلة الثقافات القومية، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٦.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

موقف الفكر العربي المعاصر من العلاقة بين الدين والدولة.

بدأت إشكالية العلاقة بين الدين والدولة من منطلق الخوف على الهوية الإسلامية لدى الإسلاميين، والشعور بالذنب على زهاب الخلافة الإسلامية، ومن ثم محاولة استعادة ما يمكن استعادته تحت مسمى "الدولة الإسلامية".

طرح إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في الفكر السياسي الإسلامي طرحاً تقليدياً؛ لأن هذا الطرح يعود إلى بدايات القرن العشرين ومنذ ذلك الحين، ورغم تعدد الإجابات والمساهمات، إلا أن السؤال لا يزال مطروحاً، وتزداد أهميته مع التداخل العالمي «١».

المبحث الأول

الدمج بين الدين والدولة في الفكر السياسي العربي المعاصر.

إن العلاقة بين الدين والدولة هي أصل المشكلات في العالم العربي لا يعكس فقط مبالغة ومغالطة كبيرة لدى بعضهم، وإنما يطمس أيضاً كثيراً من الواقع البائس الذي تعيشه المجتمعات العربية والإسلامية. فالنص أو عدم النص على اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة، كما الحال في معظم الدساتير العربية والإسلامية، لن يغير من الواقع شيئاً، ليس لعدم أهمية الأمر، وإنما لعدم اكتراث الأنظمة العربية بالمسألة برمتها، بل الأكثر من ذلك، لا تفتأ هذه الأنظمة توظف مثل هذا النص، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

صحيح أن ثمة حاجة لتأطير العلاقة بين الدين والدولة، ليس من خلال إخضاع أحدهما للآخر كما يعتقد بعضهم، ولكن الصحيح أيضاً هو تأطير العلاقة بين الدولة والمواطن، وبين الحاكم والشعب، وبين المجتمع ونفسه في ضوء منظومة القيم الإنسانية التي مرجعها الدين والأخلاق، كالحرية والعدالة والمواطنة والتسامح والتعددية. وهي قيم كفيلة بتحويل العلاقة الصراعية بين الدين ومن يدعي تمثيله من قوى وحركات وتيارات، والدولة ومن يدعي تمثيلها من سلطة وأجهزة ومؤسسات. فعلى مدار القرن الماضي، كان الجدل حول هذه المسألة بمثابة "قمة عثمان" الذي تستخدمه كل القوى السياسية والدينية في صراعها مع بعضها، من أجل تحقيق شرعية وقبول لدى مناصريها. «٢».

١- عبد القوي حسان، الدين والدولة في المجتمعات الإسلامية، مركز افكار الدراسات والابحاث، بيروت، ص ١.

٢- مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٤/٤/٢١. www. Alaraby. Co.uk

ليس الاشتباك الحاصل اليوم بين الدين من جهة، والسياسة والدولة، من جهة ثانية جديداً في تاريخنا العربي وإن بدا حاداً في العقود الثلاثة الأخيرة؛ إذ هو لازم تاريخ العرب والمسلمين منذ قامت دعوة و قامت دولة في تاريخهم ولكن بينما كان لمثل ذلك الاشتباك أن لا يظهر منه أثر في اللحظة التأسيسية للدين والدولة معاً، للتلازم الذي قام بينهما وامتد لفترة، أصبح أمره مع الزمن أوضح بل استفحل في حالات منه طغى فيها التقابل بين الناطقين باسم السلطان والناطقين باسم القرآن»، وانتقل أحياناً إلى الصدام. وهو وإن كان على الحقيقة، وفي مراحل كافة صداماً بين السياسة والسياسة لا بين الدين والسياسة، إلا أن تأسيس خطاب السياسة على الدين عند فريق أو آخر، واستعارة مفرداته، والتسوية به، أوحى بأن الاشتباك إنما كان بين الدين والسياسة في تاريخنا الماضي وهو عينه الإيحاء الذي يتجدد اليوم بمناسبة الحديث في العلاقة بين الديني والسياسي في مجتمعاتنا المعاصرة: أجزى ذلك بلغة نظرية، وهو النادر، أو بلغة إيديولوجية «١»

يشهد الجدل في مسألة الدين والدولة في المجتمعات العربية اليوم انحرافين خطيرين في النظر إليها كمسألة؛ أولهما رفع مجال السياسة والدولة إلى مستوى المتعالي، والنظر إليهما بمعيارية دينية، وهذا موقف الأصولية الإسلامية وثانيهما تحويل العلمانية من حياض سياسي تجاه الأديان إلى موقف معادٍ للدين أي إلى عقيدة جديدة وهذا موقف العلمانيين العقوبيين (العرب). والانحرافان وهما فكريان، يؤسسان لمشاجرة سياسية طويلة الأمد قد لا يعلم أحد إلى أين يمكن أن تصل. لنتناول الانحراف الفكري «الأول يمثل إخراج السياسة والدولة من الحيز المدني إلى الحيز الديني تأسيساً جديداً لمعنى الدولة لا أصول له في الإسلام.» «٢».

١-مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

٢-مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

المبحث الثاني

علاقه الفصل بين الدين والدوله في الفكر العربي المعاصر.

لا يزال الصراع قائماً اليوم في مجمل الحالة الثقافية العربية، والتدافع الشرس بين اتجاهات إسلامية واتجاهات علمانية. والسبب أنه لم تخلق مسارات منضبطة جادة متتابعة، تنتهي إلى تدوين ميثاقٍ يصدر، ثم يدفع إلى طاولة الحوار الفكري العام، غير الموظف سياسياً، وغير الخاضع لأسواق مناظرات التجبيش والصخب الشعبي .

ولقد أثبت المشهد الفكري الحالي أن صراع الواقع في تحديد الموقف من فصل الدين عن الدولة لا يزال يؤثر في دروس ما بعد الربيع العربي الضخمة، والتي تقوم، في الأصل، على محدودية وعي الفكر المدني في الحالة الإسلامية، والتيار المتشدّد فيها، وعلى تطرّف الاتجاهات الراديكالية في العلمانية العربية، فكلاهما يعيقان العقد الاجتماعي. والمسمى هنا، على الرغم من أنه حديث، أي العقد الاجتماعي، إلا أنه قديم في رحلة الحياة البشرية، إذ لا يمكن أن يتحقق تعاضد مجتمعي، يكرّس قانونه العادل وميثاقه الأخلاقي، من دون عقد اجتماعي، ويعتبر ميثاق المدينة في عهد النبوة أحد صيغته، كما أنه تكرر في المنعطفات البشرية بين الشرق والغرب «١».

إن الدعوى إلى فصل الدين عن الدولة في العالم الإسلامي بعد انهيار الخلافة العثمانية لم يكن وليد ثورات ورفض وتمرد للمجتمعات الإسلامية ضد الحكم القائم على أساس ديني، وإنما كان لتوظيف أصحاب الحكم انفسهم للدين كوسيلة لشرعية وجودهم في الحكم وللهيمنة والاستبداد فقد أدت (الشرعية الدينية) بهذا المفهوم. إلى صراع بين الحكام المسلمين وتوظيف المذهبية والطائفية والعرقية كوسيلة لبقاء حكمهم فكانت نتائج هذا الصراع بطبيعة الحال هي الانهيار والتفكك والتشردم.

لم تشهد أي من المجتمعات الإسلامية المختلفة على مر العصور منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، إذا ما استثنينا (حروب الردة) أي دعوى لفصل الدين عن الدولة كمنهج فكري اجتماعي «٢».

١-مهني الحبيب، فصل الدين عن الدولة، ١٣ ابريل ٢٠٢١،

www.alaraby.co.uk

٢-هزاعبدالعزيز المجالي، الديمقراطية ما بين فصل الدين عن الدولة وفصل السياسة عن الدين، ٢٢/٤/٢٠٢٤، www.alrai.com.

لا تزال قضية الدين والدولة في الفكر الإسلامي، مدار نقاش وحوار منذ ما يقرب من قرن، ولا يزال الجدل حوله مستمرًا حتى الآن، من خلال المؤلفات والدراسات المتعددة، والمعروف أنّ الدولة قضية لازمة بالأمة، عندما تستقر في وطن مُحدد وثابت، وتكون لديها تشريعات ونُظم، سواء كانت سماوية أو أرضية، ومن هنا فلا بد من تطبيق الأحكام في هذه التشريعات لتنظيم العلاقة بين المواطنين في المجتمع، وتنفيذ القوانين واللوائح من خلال سلطة الدولة السياسية والسيادية على مواطنيها. وفي كتابه الصادر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة (مفهوم الدولة الإسلامية. أزمة الأسس وحتمية الحداثة) «١».

يعني فصل الدين عن الدولة أولاً عدم اخضاع الفعاليات السياسية والاقتصادية لاحتكار أية سلطة دينية مستقلة عن المجتمع. ومعنى السلطة هنا هو احتكار فئة متميزة بذاتها تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة بشؤون الدولة وفعاليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وثانياً لا يعني فصل الدين عن الدولة، فصل الدين عن المجتمع، وإنما عدم السماح لرجال الدين ووعاظه استغلال المبادئ والقيم الدينية النبيلة لإشباع حاجاتهم ومصالحهم الخاصة وتوظيفها في المجال السياسي والاقتصادي وغيرهما، انطلاقاً من حقيقة إنسانية عامة وشاملة هي والوطن للجميع

فصل الدين عن الدولة يعني ان يكون التشريع نابع من استقلالية مجلس التشريع القائم على الدستور. والدستور هو تشريع وضعي ينظم دولة المواطنة، بمعنى ان الجميع متساوون امام القانون بصرف النظر عن الدين والمذهب واللون والجنس والأصل او العرق، فكل الناس متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات.

والسؤال الذي يتبادر للذهن هو : هل يعني فصل الدين عن الدولة تنحية الدين عن الحياة الاجتماعية؟ بالطبع لا، لان الدين، تاريخياً واجتماعياً هو من أهم المكونات الهامة للقيم والشعائر والطقوس التي تنظم شؤون الحياة الاجتماعية والدينية. ان فصل الدين عن الدولة والسياسة يعني احترام الدين وقيمه الروحية وهو يعني ايضاً حماية الدين والعقيدة من العابثين بهما وعدم السماح باستغلال الدين والشعائر والطقوس من اجل اشباع المصالح الخاصة «٢».

١-مصدر سبق ذكره، <https://alroya.om/p/148343>

٢-ابراهيم الحيدري، العلمانية وفصل الدين عن الدولة، الاثنين ١٤ مارس ٢٠١٦،

www.elaph.com.

الخاتمة

الخاتمة

أولاً: النتائج

- ١- من خلال بحثي الذي هو بعنوان اشكاليه العلاقة بين الدين والدولة في الفكر السياسي العربي المعاصر نجد انه من المواضيع الهامة المثارة على ساحه البحث اليوم ويجب على جميع المختصين في مجال البحث العلمي تناول هاذ الموضوع.
- ٢-تثير اشكاليه العلاقة بين الدين والدولة جدل سياسي واجتماعي على مستوى المجتمعات العربيه.
- ٣-وضع الفكر السياسي العربي المعاصر قواعد عامه للجدل بين الدين والدولة من خلال تشريع القوانين وتطبيق الشريعة الإسلامية.
- ٤-شكلت الاتجاهات العربيه المعاصر حلقة من حلقات الفكر العربيه في رويه التيارات العلمانيه في زمن كان الانسان يبحث فيه عن حلول لأزماته وانتكاساته.
- ٥- ان فصل الدين عن الدولة لا يعني فصل الدولة من المعتقدات الدينية والقومية.

ثانياً التوصيات:

- ١-اوصي بان يكون لهذا الموضوع اهميه كبيره لدى الباحثين والمختصين في الفكر السياسي العربي المعاصر
- ٢ان لا يهمل هذا الموضوع ونشره على مستوى المجتمعات العربيه المعاصر ليصبح المجتمع اكثر ثقافه وتطور.
- ٣-اوصي بجمع قدر اكبر من المعلومات على هذا الموضوع من قبل الباحثين والمختصين في مجال العلوم السياسية.
- ٤-اوصي بان تكون العلاقة بين الدين والدولة اكثر تطور على مستوى العالم.

المصادر

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

١- [سوره الثورى ايه، ١٣]

٢- [سوره النساء ايه، ٥٨]

٣ [سوره النساء ايه، ٥٩]

ثانياً: الكتب

١- حمزه بومليك، جدل الدين والدوله في الفكر السياسى الاسلامى، الشبكة العربيه للأبحاث، ط١ بيروت، ص١٣.

٢- مصطفى السباعى، الدين والدوله في الاسلام، لجنه الطلاب الجامعيين في عباد الرحمن، بيروت، ١٩٥٣، ص٨.

٣- محمد مزوز، مفهوم الدوله في الفكر العربى الاسلامى منشورات مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، بيروت، ط١ ص٤.

٤- محمد جبرون، نشأه الفكر السياسى الاسلامى وتطوره، منتدى العلاقات العربيه الدوليه، ط١ ص٢٥.

٥- مصطفى السباعى، الدين والدوله في الاسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع ١٩٩٨ ص١٢١.

٦- صلاح الدين الجورشى، الاسلام والحداثه السياسيه في بناء العلمانيه، بيروت، المؤسسة الجامعيه للدراسات، ط١، ١٤٣٥، ص٢.

٧- عبد الاله بقليز، الدين والدوله في الاجتماع السياسى، منتدى المعارف، بيروت ٢٠١٥، ص١١٨.

٨- محمد عماره، جدل الحداثه والتجديد الدينى والمدنى في الفكر العربى الاسلامى جامعه القسطنطينيه ٢٠١٩، ص١٦٥.

٩- فهمي جدعان، اسس التقدم عند مفكرى الاسلام في الفكر العربى الحديث، بيروت ١٩٧٢، الموسسه العربيه للدراسات والنشر، ص١.

١٠- احمد الخمشلي، الدين والدوله في الوطن العربى، المعهد السويدي بالإسكندريه، بيروت، ص٢٠.

١١- هزاع عبد العزيز المجالى، الديمقراطيه ما بين فصل الدين عن الدوله وفصل السياسه عن الدين، ص١.

١٢- اسماعيل الكيلانى، فصل الدين عن الدوله، المكتب الاسلامى بيروت، ص٢٥٧.

١٣ بشير الابراهيمى، فصل الدين عن الدوله، المجلس الجزائرى، جمعيه العلماء الجزائريين، ص٢٨٢.

١٤- محمد على محمود صبح، اداره الدوله في الاسلام في الفكر السياسى الاسلامى، جامعه النجاح الوطنيه بنابلس، فلسطين، ٢٠١١.

- ١٥- محمد عماره، العلمانيه بين الغرب والاسلام، دار الدعوة للنشر والتوزيع-الكويت، ط١ص٥.
- ١٦- وليد القطبي، العلمانيه وخرافه فصل الدين عن السياسة، فلسطين ٢٣ حزيران ٢٠٢٣.
- ١٧- طارق عزيز، العلمانيه، بيت الموطن، دمشق-الجمهورية العربية السورية، ط١ص١٢.
- ١٨- محمد عماره، الاتجاه القومي العربي، دار الشروق، ط١، بيروت، ص٣٢.
- ١٩- طاهر المناعي، الخطاب القومي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت، ص٢.
- ٢٠- حازم الببلاوي، الديمقراطية والليبرالية، دار الشروق، القاهرة، ط١ص٢.
- ٢١- طيب ابو عزه، نقد الليبرالية، ب، ن، الرياض، ط١، ٢٠٠٩، ص٢١.
- ٢٢- احمد محمد فاضل، الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن، مركز الناقد الثقافي، ص٢٦.
- ٢٣- طارق عزيز، العلمانيه، بيت الموطن للنشر والتوزيع، دمشق، ط٣، ٢٠١٤، ص٢١.
- ٢٤- حيدر ابراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضيه الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربيه، ط٢بيروت ١٩٩٨، ص٢.
- ٢٥- الجابري، الدين والدوله وتطبيق الشريعة، سلسله الثقافات القومية، ط١، بيروت، ص٥٦.
- ٢٦- عبد القوي حسان، الدين والدوله في المجتمعات الإسلامية، مركز افكار الدراسات والابحاث، بيروت، ص١.

ثانياً: المجالات:

- ١- عبد الاله بلقزيز، مفارقات الجدل في اشكاليه الدين والسياسة، مجله المستقبل العربي، العدد ٢٣٣، ص١٣٦.
- ٢- محمد غيلون، جدل الدين والدوله، مجله العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣، ص٣٨.
- ٣- محمد عبد الجبار الشبوط، شكل الدوله والحكومة في الاسلام، مجله الزمان، العدد ٢٦، ص٧-٨.

ثالثاً الرسائل والاطاريح:

- ١- مرتضى شنشول ساهي، رويه التيارات العلمانيه العربيه للأطروحات السياسية للتيارات الإسلامية المعاصرة، جامعه بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص٤٩.

رابعاً المواقع الإلكترونية:-

- ١- خليل العناني، جدل الدين والدولة مجدداً، www.alaraby.co.uk. 2024/4/16.
- ٢- غازي التوبة، الفكر القومي العربي 2024/4/20 [www, alijazeera.com](http://www.alijazeera.com)
- ٣- حمد الرئيس، دلالة الليبرالية في الفكر العربي، 2024/4/2 [https, 3awaclqash.com](https://3awaclqash.com).
- ٤- محمد المرابطي، الفكر العلماني العربي منذ مطلع القرن الثامن عشر، [https, m. anewarar.org](https://m.anewarar.org), 2024/4/21
- ٥- مهني الحبيب، فصل الدين عن الدولة، ١٣ ابريل [www, alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk)
- ٦- هزاع عبد العزيز المجالي، الديمقراطية ما بين فصل الدين عن الدولة وفصل السياسة عن الدين، [www, alaraby-com](http://www.alaraby-com), 2016
- ٧- ابراهيم الحيدري، العلمانيه وفصل الدين عن الدولة، [www, eleaph.com](http://www.eleaph.com).